عناصر القوة المؤثرة، أو القادرة على التأثير، في مسار الصراعات الدولية محل الدراسة أو عند صانع القرار. ويثير هذا المفهوم العديد من الاشكاليات التي ما تزال محل جدل لم يحسم بعد.

يتعلق أولى هذه الاشكاليات بتحديد عناصر أو محدّدات القوة. وهنا يفرّق الباحثون بين القوة بمعناها العسكري والقوة بمعناها الشامل. ويرى البعض ان القوة العسكرية، والتي تشتمل على عدد الافراد العاملين في خدمة القوات المسلحة وحجم ونوعية التجهيزات والمعدات العسكرية ومستوى التدريب والاستعداد القتالي، الخ، هي أهمّ العناصر المؤثرة على مسار الصراعات الدولية. أمّا البعض الآخر فيرى، على العكس، ان القوة العسكرية، وحدها، ليست العامل الوحيد، وربما لا تكون العامل الاكثر حسماً في تحديد مصير الصراعات الدولية. فالوزن الديمغرافي، ودرجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ومستوى كفاءة النظام السياسي والاجتماعي، وثقل القيادة السياسية، وقوة الايديولوجيا، الخ، كلها عناصر هامّة تدخل في حساب القوة بمعناها الشامل. والقوة الشاملة، في مفهوم هؤلاء، هي، وحدها، التي يعتد بها في حسم الصراعات الدولية على المدى الطويل.

ويبدو ان انهيار الاتحاد السوفياتي جاء ليشكّل دليلاً إضافياً على ان القوة العسكرية، حجماً أو نوعاً، ليست هي العنصر الحاسم في تحديد مصير الصراعات الدولية، بل قد يكون تضخم القوة العسكرية في نظام سياسي ـ اجتماعي معيّن ظاهرة مرضية وخصماً من عناصر القوة الاخرى، وليس اضافة لها، اذا ترتب عليه خلل في بنيان هذا النظام. وهذا هو ما حدث للاتحاد السوفياتي. فقد حسم الصراع بين القطبين العظميين المتنافسين لصالح الولايات المتحدة الاميركية لا كنتيجة لحرب هزم فيها الاتحاد السوفياتي أو لتفوّق عسكري أميركي، وانما نتيجة لخلل داخلي أدّى الى انهيار الاتحاد السوفياتي من داخله. في هذا السياق، يتعيّن، عند حساب ميزان القوى بين طرفي الصراع، ان لا نكتفي بالمقارنة بين عناصر القوة العسكرية للطرفين، وانما يتعيّن أن نأخذ في الاعتبار حسابات القوة الشاملة بينهما.

أمّا ثاني هذه الاشكاليات فيتعلق بكيفية حساب عناصر القوة المختلفة وتحديد أوزانها النسبية وقياسها الكمي على نحو يسمح بالمقارنة أو المقارنة الدقيقة بين قوة طرفي الصراع. فهناك عناصر قابلة للقياس الكمي، وتسمح، من ثم، بمقارنة رقمية وموضوعية، وهناك عناصر أخرى غير قابلة للقياس الكمي. فعند حساب ميزان القوى العسكرية قد يكون من السهل مقارنة حجم الانفاق العسكري أو حجم ونوعية التجهيزات والمعدات العسكرية أو أعداد الجيوش، الخ. أمّا المقارنة بين مستوى التدريب والكفاءة القتالية او القدرة على تخطيط وادارة المعارك فهي أكثر صعوبة. وتصبح المقارنة مستحيلة أو شبه مستحيلة حين يتعلّق الامر بالروح المعنوية للمقاتلين أو درجة الاستعداد للتضحية والفداء أو بالتركيبة النفسية والمزاجية للقيادات السياسية وأسلوبها في ادارة الازمات، الخ. وبالطبع، تصبح المقارنة أكثر تعقيداً وتركيباً اذا ما حاولنا حساب ميزان القوى بمعناه الشامل وليس بمعناه العسكري فقط.

أمّا ثالث الاشكاليات فيثور حين يتعلّق الامر بترجمة الحسابات الخاصة بموازين القوى الى سياسات. فحالة ميزان القوى يتمّ التعبير عنها من خلال ميزان حسابي للموارد والامكانات الذاتية لطرفي الصراع، أمّا وضع سياسة ترتكز على «توازن القوى» فتدخل في حساباتها مواقف الاطراف الخارجية من الصراع والاحتمالات المختلفة لاقامة تحالفات مؤقتة أو دائمة. فالطرف الضعيف في معادلة «ميزان القوى» الذاتية قد يتمكن من العثور على حليف يستطيع الاعتماد عليه، تماماً،